تجربة الجزائر في تمويل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 1962-2016

حنيفي أمينة
الجامعة/ عبد الحميد بن باديس
الكلية / العلوم الاقتصادية
مستغانم

hanifiamina90@gmail.com

بكريتي لخضر
الجامعة/عبد الحميد بن باديس
الكلية / العلوم الاقتصادية
مستغانم

bakreti2@yahoo.fr

abstract

The SME sector plays an important role in terms of its presence in all economic fields, in addition to its contribution to local development and its integration with the sector of large institutions. It is increasingly recognized by politicians and scientists alike that this sector is a major development force. This study aims at clarifying the financing of small and medium enterprises in Algeria, reviewing the Algerian experience in this field, as well as the various obstacles that prevent the development of this type of institutions in Algeria. By tracing the stages experienced by small and medium enterprises since independence to the present day, focusing on obstacles and disincentives of financial nature. Finally, the various mechanisms developed so far in Algeria to overcome the financial problem of these institutions are highlighted.

Keywords: Small and medium enterprises, Government policy, Finance, Algeria.
Jel classification: D21, G32, L25, L51, L53

مقدمة

يتجه العالم اليوم في ظل المتغيرات الحالية نحو دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،وذلك انطلاقا من الدّور الحيوي الذي تلعبه في تحقيق التنمية بشتى مجالاتها ،بالتالي معظم دول العالم أضحت تدرك الدّور الذي تلعبه هذه المؤسسات ليس فقط بالنسبة للدّخل القومي وتوفير فرص العمل ،لكن أيضا في الابتكارات التكنولوجية وإعادة هيكلة وتحديث الاقتصاد والاستقرار الاجتماعي ، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم مساهمة فعّالة في مختلف المؤشرات الاقتصادية على غرار المؤسسات الأخرى،والجزائر كغيرها من الدول مرت بتحولات ومراحل تميزت باعتمادها على الإيرادات البترولية جعلها تفكر في خطة جديدة للانتعاش الاقتصادي كتقسيم المؤسسات الكبرى إلى مؤسسات صغيرة ومتوسطة وفتح المجال أمام الخواص للاستثمار ،وأيضا إعطاء فرص للشباب من أجل خلق مؤسسات جديدة تابعة لهذا القطاع الفعال،إلا أن محدودية قدرات هذه المؤسسات مقارنة بالمؤسسات الكبيرة الحجم جعلها تواجه عدة مشاكل إذ كثيرا ما ينتهي بها الأمر إلى الاختفاء بعد مدة قصيرة من نشأتها . ومن أبرز هذه المشكلات هي مشكلة التمويل. ومن هذا المنطلق يمكن طرح الإشكالية التالية :

إلى أي مدى نجحت الجزائر في تجربتها مع تمويل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟

وتتفرع هذه الإشكالية إلى أسئلة فرعية يمكن ذكر بعض منها في الآتي:

- ماذا وضعت الجزائر لتمويل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- هل مشكل التمويل هو العائق الوحيد أمام تطور هذا القطاع؟

وكإجابة عن هذه الأسئلة يمكن صياغة الفرضيات التالية :

- الاليات والهياكل الموظفة في الجزائر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. جد فعالة
- يبقى مشكل التمويل هو العائق الوحيد أمام تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر .

وللإجابة عن كل هذه التساؤلات واختبار صحة الفرضيات المطروحة سنعالج هذا الموضوع باستخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم بعرض مختلف النظريات المتعلقة بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة وكذا تطور هذا القطاع في الجزائر في الفترة الممتدة من 1962-2016 وكيفية تمويله من جهة أخرى لتحليل النتائج والخروج في النهاية بنتيجة .

ونظرا لموضوع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم الموضوعات التي تشغل حيزا كبيرا من قضية التنمية الاجتماعية والاقتصادية مثل مسألة خلق العمالة و زيادة الصادرات و تحقيق معدلات النمو

الاقتصادي الوطني، وذلك يعود للخصائص الهيكلية التي تميز هذا النوع من المؤسسات مثل صغر الحجم، المرونة والديناميكية . الخ،بالتالي تبرز أهمية هذا البحث من خلال معرفة تجربة الجزائر في تمويل هذا القطاع الحساس الذي له انعكاس ايجابي على الاقتصاد الوطني.بهدف الخروج بطرق واستراتجيات يجب العمل بها للنهوض بالتنمية الوطنية .

1-التحليل النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أظهرت بعض الدراسات التي أجريت عن المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة أن هناك ما يجاوز خمسين(50) من التعريفات لهاته المؤسسات ، وأن العديد من الدول ليس لديها تعريف رسمي لهذا النوع من المشاريع، حيث يرتبط تعريف كل دولة بدرجة النمو الاقتصادي ويكون التعريف المعتمد إما بنص قانوني مثل الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية واليابان أو تعريفا إداريا مثل ألمانيا وهناك بعض التعاريف متفق عليها مقدمة من طرف بعض المنظمات الدولية من خلال إبراز خصائصها .

1.1- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

فنتيجة للمفاهيم المتعددة في تحديد مفهوم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سنلاحظ في هذا الجزء اختلافاً في التعريف وقيمة الإحصاءات لكل دولة. ففي الولايات المتحدة الأمريكية اختلفت وتباينت تعاريف هذا النوع من المؤسسات وذلك حسب منظور كل منظمة أو بنك وكذا حسب كل تشريع .وحسب قانون المنشأة الصغيرة لسنة Small Business act 1953 عرفت المؤسسة الصغيرة على أنها ذات ملكية وإدارة مستقلة ولا تسيطر على مجال نشاطها مؤسسة كبرى ويستند في ذلك معيار حجم المبيعات وكذا معيار العمالة ، وتعتبر مؤسسة صغيرة أو متوسطة كل مؤسسة تشغل أقل من 500 عامل[1]. أما البنك الاحتياطي الفدرالي فقد عرّف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بغية تقديم المساعدات لها وتطويرها بالتالي يعرفها بأنّها :"المنشأة المستقلة في الملكية والإدارة وتستحوذ على نصيب محدود من السّوق "[2]. وتعرفها أيضا لجنة التنمية الاقتصادية الأمريكية معتمدة على بعض المعايير منها [3]: استقلالية الادارة، المالك هو نفسه المسير ، توفير رأس المال. أما في فرنسا فإنه تعد مؤسسة صغيرة أو متوسطة كل مؤسسة تنشط في الصناعة ،التجارة والخدمات باستثناء القطاع الفلاح ،ففي بعض النصوص القانونية الفرنسية يتم الإعتماد على المعايير الكمية كرقم الأعمال وعدد العمّال في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[4] .

أما الاتحاد الأوربي فقد في سنة 1996 تعريفا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي تلك المؤسسات التي[5] :

- تشغل أقل من 250 عامل .
- لا يتجاوز رقم أعمالها 40 مليون أورو .
- تراعي مبدأ الاستقلالية .
- لا تتجاوز نسبة التحكم في رأسمالها أو في حقوق التصويت 25%.

ليعرفها القانون الأساسي الياباني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 1963 (basic law small and medium enterprise) ،الذّي تم تعديله في 03 ديسمبر 1999 ،وهو بمثابة الدستور الذي وضع للقضاء على جميع العقبات التي تواجه هذه المؤسسات ،وتقليص الفجوة بينها وبين المؤسسات الكبرى [6]. حيث تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان النواة الأساسية والقاعدة الرئيسية لنمو وقوّة الاقتصاد ،ولقد عرفت على أنّها

---

[1]أحمد رحموني، *المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في إحداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري*، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع ،مصر ،الطبعة الأولى، 2011، ص20

[2]رابح خوني،رقية حساني، *المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها*، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع ،القاهرة - مصر ،الطبعة الأولى ،سنة 2008، ص24 [2]

[3]نفس المرجع السابق ، ص 25

نفس المرجع السابق، ص 29

[5]رايس حدة ،نوي فاطمة الزهراء، *دور تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطبيق نظام الحوكمة –دراسة حالة الجزائر*-جامعة محمد خيضر، بسكرة ،ص03

[6]ب وقموم محمد، معيزي جزيرة، *إضاءات على بعض التجارب العالمية في تكوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة*، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قالمة، ص06

المؤسسات التي لا يتجاوز عدد عمّالها 300 عامل ورأسمالها لا يفوق 300 مليون ين ياباني[7] .ويتميز هذا القطاع بالتعدّد والتنوّع في كلّ المجالات ،وهي تحظى برعاية خاصة من قبل الحكومة وتحصل على الكثير من التشجيعات للرقي والازدهار .

والجزائر كغيرها من الدّول أعطت تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بالاعتماد على معياري العمالة ورأس المال وهذا في الجريدة الرسمية وبالمادة الرابعة على أنّها تلك المؤسسات التي تنتج سلع أو خدمات والتي تشغل من 01 إلى 250 عامل ورقم أعمالها السّنوي لا يتجاوز 02 مليار دينار أو الميزانية العامة السنوية تتراوح بين 100 و500 مليون دينار[8]

ومما سبق يمكن القول بأنّ معظم التعاريف الواردة عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتمد على المعيارين الكميين وهما العمالة ورأس المال. إلاّ أنّه هناك عدّة صعوبات تقف أمام تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن ذكرها في الآتي :

- **اختلاف درجة النمو الاقتصادي:** بحكم انقسام العالم اليوم حسب درجة النمو الاقتصادي إلى دول متقدمة ذات معدّلات نمو مرتفعة وأخرى تعاني من انخفاض في هذا المؤشر.بالتالي فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة في دولة متقدمة صناعيا كالولايات المتحدة الأمريكية أو اليابان يمكن اعتبارها مؤسسة كبيرة أو متوسطة في بلد كالجزائر[9] بالتالي نستنتج أن مؤشر النمو الاقتصادي يجول دون إعطاء تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العالم ،وذلك لعدم التكافؤ في قوى الإنتاج وكذا اختلاف نسبة هذا المؤشر .فالدول المتقدمة صناعيا تحتوي على عدد كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذه الأخيرة تمتلك عدد معين من العمال وتشغل رأسمال معتبر .
- **اختلاف طبيعة النشاط الإقتصادي:** إنّ إختلاف الأنشطة الاقتصادية وتنوعها من مؤسسة لأخرى ،فالمؤسسات التي تعمل في الصناعة التي تحتاج لليد العاملة ورأس المال غير المؤسسات التجارية أو الفلاحية التي تستخدم الطبيعة كعنصر أساسي . وهكذا يمكن تقسيم القطاعات الاقتصادية كما أسلفنا الذكر إلى :(صناعية ،تجارية ،زراعية خدماتية) وتختلف أيضا تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قطاع إلى آخر هذا ما يفسر صعوبة تحديد التعريف[10] .
- **اختلاف فروع النشاط الإقتصادي:** يختلف النشاط الاقتصادي ويتفرع إلى عدّة فروع ،فعلى سبيل المثال النشاط التجاري ينقسم إلى تجارة بالتجزئة وتجارة بالجملة ،أما على حسب الامتداد ينقسم إلى تجارة خارجية وتجارة داخلية والنشاط الصناعي أيضا يتفرع إلى جملة من الفروع نذكر منها الصناعات الغذائية ،الصناعات التحويلية ،الصناعات الكميائية .....ويكون هذا الاختلاف في اليد العاملة ورأس المال[11] .

1. 2 - خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة جملة من الخصائص التي تميزها عن باقي أنواع المؤسسات الأخرى منها ما هو ايجابي ومنها ما هو سلبي نذكرها في الآتي :

- ميزة صغر الحجم وقلة التخصص هي نقطة ايجابية تساعد على المرونة والتكيف مع الأوضاع الاقتصادية مهما كانت محلية أو دولية وذلك مع الانفتاح الاقتصادي والعولمة الاقتصادية[12].
- انخفاض درجة الخطر التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسات كبيرة الحجم [13].
- الاعتماد على الموارد الأولية المحلية وهذا ما يخفض من تكلفة الانتاج وهذا ما يزيد في تشجيع التنمية المحلية.

---

[7] رابح خوني،رقية حساني، مرجع سبق ذكره، ص29

[8] آيت عيسى، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر آفاق وقيود"،*مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا* ، العدد السادس، جامعة تيارت، الجزائر ،ص 274.

9 أحمد رحموني، مرجع سبق ذكره، ص19.

10 رابح خوني،رقية حساني، مرجع سبق ذكره، ص17

11 نفس المرجع السابق، ص 17 11

12 عبد الرزاق حميدي، عبد القادر عوينان، "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من أزمة البطالة"، الملتقى الدولي الموسوم ب:*استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة* ، المركز الجامعي ببويرة ،ص 03.

13مصطفى يوسف كافي، *اقتصاديات البيئة والعولمة* ، دارمؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع ،سوريا،طبعة أولى، سنة 2013،ص198

- تميزها بمرونة عالية تساعدها على البقاء والتكيف مع احتياجات السّوق[14].
- مساهمتها في امتصاص البطالة .
- دقة الإنتاج والتخصص مما يساعد على اكتساب الخبرة والاستفادة من نتائج البحث العلمي مما يساعد على رفع مستوى إنتاجية عالية[15] .
- تدني قدراتها الذاتية على التطور والتوسع نظراً لإهمال جوانب البحث والتطوير وعدم الاقتناع بأهميتها وضرورتها[16].
- الطابع الشخصي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إنّ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي منشآت في أغلب الأحيان تكون فردية أو عائلية مما يجعلها تدير أمورها ببساطة ولوحدها ولأنّها لاتتطلب مهارات عالية لإدارتها وكذلك بحكم طبيعة الملكية[17].

- تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بخاصية التمركز أي محدودية المساحة التي تنشط فيها ،والعلاقة المباشرة بالمستهلك فهي تلبي رغبات دون أن تنشط في في إنتاج سلع إنتاجية أو جزء من المنتج [18].
- تعتمد هذه المؤسسات بشكل كبير على المصادر الداخلية للتمويل وذلك راجع لأسباب نذكر منها [19]:

عدم توفر شروط منح القروض ، عدم توفر الضمانات البنكية المطلوبة للحصول على القرض .

ومما سبق ذكره يمكن القول بأنّ قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يستحوذ على اهتمام كبير من قبل العديد من الأبحاث والدراسات وكذا بعض الهيآت والمنظمات الناشطة في هذا المجال ،وذلك بسبب النتائج التي حققتها وكذا الانعكاسات الايجابية على الاقتصاد في التنمية بكل مجالاتها وكذا الانتعاش الاقتصادي ،إلاّ أنها في نفس الوقت تتميز بخصائص ومميزات جعلتها تختلف عن باقي أنواع المؤسسات من خلال المنشأ إلى مرحة النمو إلى التطور والانحطاط .هذه الخصائص والمميزات تمثل بشكل مختصر في صغر الحجم وكذا الملكية الفردية أو العائلية وكذا التسيير والإدارة إلى أخيرا مصادرالتمويل .

2. الإسهامات النظرية المفسرة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن مسألة اختيار تركيبة الهيكل المالي تعد من بين النقاط التي تثير جدلا حادا بين المختصين في مالية المؤسسة منذ قرابة ستين عاما ،وهذا ما يعد سببا لظهور العديد من النظريات التي تهتم بالهيكل المالي في المؤسسة الاقتصادية ،ومن بين هذه النظريات ما يدعم فكرة وجود أمثلية للهيكل المالي ومنها ما ينفي وجود هذه الفكرة اطلاقا ،ولا تزال مسألة تحديد المستوى الأمثل للاستدانة تسيل الكثير من الحبر وتشكل موضوعا خصبا للنقاش والإثراء بين المختصين والباحثين . لذا توالت الأبحاث والدّراسات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما تتميز به من خصوصيات عن غيرها من المؤسسات الأخرى .في هذه النقطة سوف نتطرق للنظريات المالية المفسرة للهيكل المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نذكر من أهمّها :

1.2- نموذج Modigliani et Miller

يعتمد تحليل Modigliani et Miller على الموازنة بين البدائل المتاحة من الأموال الخاصة والديون من خلال الايجابيات التي يحققها استعمال الأموال الخاصة وبين التكاليف المدفوعة على الديون [20] . ويستند هذا التحليل على بعض الفرضيات التالية إضافة إلى فرضيات الهيكل المالي الأمثل للمؤسسة في حالة عدم الأخذ بعين الاعتبار لدور الضريبة وجود عدد من الشركات بنفس درجة المخاطرة يعني ذلك تساوي الشركات بمعدل العائد،ويتأثر هذا الأخير بنسبة المديونية ، حيث أن ارتفاع هذه النسبة يؤدي إلى ارتفاع معدل العائد على حق

14 نفس المرجع السابق،ص 199

15 عبد الرزاق حميدي، عبد القادر عوينان،مرجع سبق ذكره، ص 04

16 عصام الدّين علاء العاصي، ندوة حول *تطوير نظام المعلومات الصناعية بحاضنات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدّول العربية*، بيروت ،نوفمبر 2010 ،ص12

17Modigliani F., Miller M. H., '' The cost of capital corporation finance and the theory of investment'', *American economic review*, vol 48, jun 1958, pp.261-297.

18 خبابة عبد الله، *المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة* ، دار الجامعة الجديدة ،الاسكندرية ،الطبعة الأولى، سنة 2013، ص 53.

19أحمد رحموني، مرجع سبق ذكره، ص 30.

20 Litzenberger Kastate, "Preference model of optimal financial leverage", *Journal of finance*, September 1973, p. 91.

الملكية وانخفاض كلفة التمويل ،إلى حين الوصول إلى الهيكل المالي الأمثل ولذلك تنعكس هذه النتاج على قيمة الشركة التي تختلف قيمتها باختلاف نسبة المديونية . ،توصلت هذه النظرية إلى وجود هيكل مالي أمثل في ظل وجود مجموعة من الفروض من بينها :

- فرضية وجود السوق المالي في حالة منافسة تامّة وهو الأمر الذي لا يتطابق مع حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

- أمّا الفرضية الثانية في النموذج لسنة 1963 بإدخال أثر الضريبة ،توضح بأنّه يوجد علاقة طردية بين معدّل الضريبة ونسبة الاقتراض وهذا لا يتطابق مع خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. بالتالي جاء PETIT ET SINGER (1985) بأنّ إدخال الضريبة في نموذج MM (1963) لا يمكن تعميمه على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2.2- نظرية الوكالة

بعدما دعى BERLE ET MEANS سنة 1932 إلى فصل الملكية عن التسيير ظهرت مشكلة الوكالة التي تطرق لها كل من A.ALCHIAN ET H.DENSETZ (1972) وJENSEN ET MECKLING التي قدمت نتائج دراستهما في إحدى الدوريات الاقتصادية والمالية لسنة 1976 ،وكذلك E.FAMA(1980) ،حيث أشاروا إلى حتمية حدوث صراع داخل المؤسسة عندما يكون هناك فصل بين الملكية والإدارة أو المسير ،بالتالي ظهرت نظرية تسمى بنظرية الوكالة التي تعتمد على العلاقة التعاقدية بين أطراف العقد (وكيل – موكل)بحيث يلتزم الوكيل بتمثيل والحفاظ على أملاك ومصالح الموكل . غياب تضارب المصالح بين المسير والمالك هذا في حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك راجع لأنّ المسير في هذا النّوع من المؤسسات غالبا مايكون هو نفسه المالك.أمّا CHARREUX 1985 فقد توصل بإنّ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تفضل القروض على الأموال الخاصة ذلك لأنّ تكاليف الوكالة الناتجة عن التمويل بالأسهم أعلى من تلك الناتجة عن التمويل بالاستدانة[21] . وذلك من خلال غياب التناظر في المعلومة بالتالي هناك خطر بالنسبة للدائنين ذوى القروض الطويلة الأجل ،بالتالي يمكن الاستنتاج بأنّ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلجأ إلى القروض القصيرة الأجل مع ضمانات لكي تسهل عمليه الاستدانة وتمويل نشاطها دون نشوب صراع وكالة بين الملاك والدائنين.

3.2-نظرية الاشارة

يعود أصل ظهور هذه النظرية إلى المفكر ROSS سنة 1977 والتي تقوم على قاعدة أساسية وهي عدم التماثل أو التناظر في المعلومات الذي تتصف به الأسواق [22]. بالتالي نظرية الاشارة تنشأ عن عدم تماثل المعلومات بين الأطراف الداخلية للمؤسسة وأطرافها الخارجية ،أي بين الادارة والمستثمرين الآخرين (مساهمين ودائنين) وبما أنّ الادارة تكون أعلم بحال المؤسسة وقيمتها في السوق من الأطراف الأخرى ممايفرض عليها انتاج وتبليغ المعلومة لفائدتهم وهو مايؤدي إلى نشأة تكاليف ناتجة عن تلك الاشارات المقدمة من طرف الإدارة للغير ونظرية الاشارة تستند إلى نقطتين وهما : -عدم توفر أو انتشار نفس المعلومة في كلّ الاتجاهات، - المعلومة لاتدرك ولاتفهم بنفس الأسلوب أو الطّريقة. بالتالي حسب نظرية الاشارة التي تقوم على مبدأ عدم تماثل المعلومات والمؤسسة يجب أن تعكس اشارات موجبة عن قيمتها في السوق لكي تستطيع الاستفادة من الاقتراض،هذه النظرية لا تنطبق على حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأنّ هذه الأخيرة غالبا لا تمول عن طريق السوق المالي أو البورصة وتكتفي بطرق تمويل أخرى .

4.2-نظرية الالتقاط التدريجي

وقد توصلا المفكرين الاقتصاديين MYERS AND MAJLUF أنّ التمويل عن طريق الهرم التسلسلي يتم من خلال تمويل المؤسسة لاستثماراتها تبدأ أولا بالتمويل الذاتي ثم الاستدانة وفي الأخير تصدر أسهم جديدة [23].هذه النظرية هي الأخرى تقوم على مبدأ عدم التناظر في المعلومات ويجبترتيب مصادر التمويل المتاحة حسب الأهمية والسهولة .والنموذج الذي جاء به كل من Myers et Majluf 1984 هوالأكثر ملائمة مع خصوصيات

21عبد الوهاب دادن، "الجدل القائم حول هياكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، *مجلة الباحث*، العدد 07،جامعة ورقلة،لسنة 2009-2010، ص317.

22 نفس المرجع السابق، ص 319.

23 يوسف قريشي، *محددات سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر*، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2005

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،ففي واقع الأمر ليس فقط تفضيلات المسير الي تقرر ترتيب مصادر مصادر التمويل لكن أيضا إمكانيات الوصول والدخول للأسواق المالية[24].

وعليه يمكن القول أن نظرية الالتقاط التدريجي هي مستعملة بكثرة في حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك لأنه عموما صاحب هذه المؤسسة هو نفسه المسير ،بالتالي يلجأ إلى التمويل الذاتي، وإذا لم يغطي هذا الأخير الاحتياجات المالية يلجأ أخيرا للاقتراض عن طريق قروض قصيرة الأجل.

5.2-نظرية دورة حياة المؤسسة

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمرور السريع إلى مرحلة النمو وبالتالي تحتاج إلى تمويل كبير، في حين أنّ هذا النوع من المؤسسات يعتمد بدرجة كبيرة على التمويل قصير الأجل في هذه الفترة ،أمّا في فترة الانطلاق يكون يكون مصدر التمويل الوحيد هو الأموال الخاصة التي يقدمها الملاّك [25].

الشكل رقم (01) دورة حياة المؤسسة

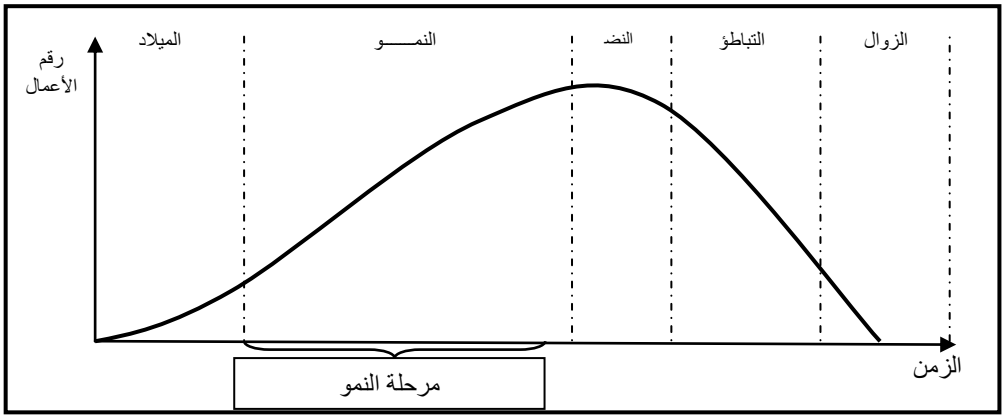

المصدر: إلياس بن ساسي، "الأبعاد النظرية لنمو المؤسسة وتأثيراته الهيكلية والتنظيمية"، مداخلة، مخبر أداء المؤسسات والاقتصاديات في ظل العولمة، ورقلة، 2009، ص03.

من خلال الشكل رقم (01) الذي يبين مراحل دورة حياة المؤسسة التي تتكون بداية من مرحلة الميلاد وهي نقطة البداية تليها مرحلة النمو فمرحلة النضج إلى أن تنتهي بمرحلة التباطؤ وأخيرا إلى الزوال .بالتالي يمكن القول أنّ نظرية دورة حياة المؤسسة لا تتطابق على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تمر بعدّة مراحل قبل أن تصبح كبيرة .

4. واقع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

لقد حظيت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر كغيرها من الدول بعناية خاصة وهذا عبر مراحل تميزت كل مرحلة عن الأخرى

4 1- مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

لقد تطورت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر عبر ثلاث مراحل يمكن ذكرها في:

-المرحلة الأولى :1962 - 1982

إن ظهور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر كان غداة الاستقلال أما قبله فقد كانت أغلبها تحت ملكية المستوطنين الفرنسيين ،وبعد الاستقلال ونتيجة للهجرة الجماعية الفرنسية انتقلت ملكية هذه المؤسسات للجزائريين . فلقد ورثت الجزائر هيكلا اقتصاديا مختلا مكونا أساسا من وحدات صغيرة مختصة في الصناعات الاستخراجية والتحويلية للمواد الخام الموجهة للتصدير ،وفي ظل تبني خيار الصناعات المصنعة فقد استحوذت المؤسسات الكبرى على معظم المشاريع الاستثمارية والتي كانت تهتم أساسا بالصناعات الثقيلة مثل صناعة

24 يوسف قريشي ،إلياس بن ساسي، "خصائص ومحددات الهياكل التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية"، الملتقى الدّولي حول *متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدّول العربية*، يومي 17 و18 أفريل 2006 ،جامعة ورقلة،مرجع سابق ،ص432

25 يوسف قريشي، إلياس بن ساسي، نفس المرجع السابق، ص433.

الحديد والصلب ،صناعة الميكانيك ،الصناعة البتر وكيماوية ،صناعة الطاقة والمحروقات ،أما الصناعات الصغيرة والمتوسطة فقد احتضنت الصناعات التحويلية لبعض المواد خاصة منها الاستهلاكية وحظيت هذه الأخيرة بأهمية محدودة ومكانة ثانوية إذ انحصر دورها على تلبية بعض احتياجات الصناعات الكبيرة[26] .

وفي ظل تبني الجزائر للنظام الاشتراكي وإعطاء القطاع العام الدور الأساسي على حساب القطاع الخاص ،واعتماد سياسات الصناعات المصنعة وما يرتبط بها من مؤسسات كبرى مرافقة في القطاعات الاقتصادية. وقد قامت مديرية الإحصائيات التابعة لوزارة المالية والتخطيط سنة 1964 بتصنيف المؤسسات حسب حجمها والذي نقدمه وفق الجدول التالي :

جدول رقم (01)

تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا لعدد العمال

عدد العمال	عدد المؤسسات
من 01 إلى 10 عمال	411
من 10 إلى 19 عامل	298
من 20 إلى 49 عامل	300
من 50 إلى 99 عامل	195
من 100 إلى 499 عامل	253
من 500 عامل فأكثر	148
المجموع	1605

المصدر :ريمي رياض ،ريمي عقبة ،تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في الجزائر ،الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ،جامعة الوادي ،يومي 2013/06/05،ص08.

من خلال الجدول نلاحظ أنه كلما زاد عدد العمال قل عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتالي هي تعتمد عدد العمال الأقل. حيث شهدت هذه المرحلة ضعف كبير لمنظومة القطاع الخاص وقد أصبحت تغيرات عدم تطور واضحة خلال هذه الفترة التي شهدت محاولات تطبيق السياسات الاشتراكية في الجزائر .

-المرحلة الثانية :1982 – 1988

منذ بداية الثمانينات ،اتخذت الجزائر سياسات اقتصادية جديدة تحاول إحداث إصلاحات هيكلية في الاقتصاد الوطني ،للتخفيف من حدّة الأزمات،وقد كان المخطط الخماسي (1980 – 1984)والمخطط (1985 – 1989) يجسد مرحلة الإصلاحات في ظل استمرار الاختيار الاشتراكي[27] . عرفت هذه المرحلة بصدور قوانين من بينها القانون رقم 25 –88 المؤرخ في 12 جويليا 1988 ومن جملة الأهداف التي جاء هذا القانون لتحقيقها[28] :

- إحداث التكامل الاقتصادي بين القطاعين العام والخاص .
- خلق نشاطات منتجة ومصدرة خارج القطاع الهيدروكربوني .
- دعم القطاع الخاص لتوفير مناصب الشغل في ظل عجز القطاع العام على احتواء الطلب في سوق العمل.

[26] كتوش عاشور ،طرشي محمد، "تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، الملتقى الدولي *متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية* يومي 17 و 18 افريل 2006، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص 109.

27 ريمي رياض، ريمي عقبة، مرجع سبق ذكره، ص 09.

[28] أحمد رحموني، مرجع سبق ذكره، ص35.

فمنذ الثمانينات ظهر اهتمام كبير بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تم إدماجها في سياق السياسة العامة للتنمية كأداة الجهاز الانتاجي خاصة في مجال خلق فرص عمل جديدة وفي تلبية حاجات المواطنين والدليل على هذا الاهتمام هو التزايد المستمر لعددها ، والجدول التالي يبين لنا هذه الحقيقة :

جدول رقم (02)

تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب فروع النشاط خلال الفترة (1984-1987)

الفروع	1984				1987			
	1	%	2	%	1	%	2	%
مناجم ومقالع	48	14.07	204	2.44	10	4.48	242	1.62
ص.ح.م.م.إ.ج	37	10.85	1025	7.24	31	13.9	1487	6.98
مواد البناء	129	37.82	1328	9.38	76	34.08	1388	9.31
كيمياء وبلاستيك	7	2,05	246	1.73	10	4.358	346	2.32
صناعة غذائية	13	3.8	4378	30.93	8	3.58	4659	31.27
نسيج	30	8.79	3482	24.6	19	8.52	2774	18.62
جلود وأحذية	4	1,2	850	6	1	0.4	769	50.16
خشب وورق	69	20.83	2139	15.11	63	28.25	2439	16.37
نشاطات متنوعة	4	1,2	502	3.54	6	2.6	795	5.33
المجموع	341	100	14154	100	224	100	14899	100

المصدر : أحمد رحموني، *المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في إحداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري*، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، الطالبية 2011،ص37.

من خلال هذا الجدول (02) نلاحظ بأنه في سنة 1984 كان التركيز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتخصصة في مواد البناء ،الخشب والورق ،مناجم ومقالع . أما في سنة 1987 كان التركيز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتخصصة في مواد البناء ،الخشب والورق ،والصناعة الحديدية

-المرحلة الثالثة :انطلاقا من سنة 1988إلى يومنا هذا

نتيجة التحول الذي عرفته السياسة الاقتصادية في الجزائر وعلى ضوء التجارب الناجحة في مجال تنظيم وتسيير المؤسسات ،أعطت الدولة مجالا واسعا لدعم نمو وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .ولهذا الغرض كرس القانون المتعلق بالنقد والقرض لسنة 1990 في مادته رقم 183 مبدأ حرية الاستثمار الأجنبي وشجع كل أشكال الشراكة دون إستثناء[29] .تلته إصدار بعض المراسيم التي تمس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن ذكرها في[30] :

- في سنة 1991 إصدار مرسوم تنفيذي تحت رقم 91-37 المؤرخ في 19 فيفري 1991 المتعلق بتحرير التجارة الخارجية - في سنة 1993 إصدار مرسوم تنفيذي تحت رقم 93 -12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمارات .
- في سنة 1994 تم اختيار الإطار القانوني لخوصصة المؤسسات العمومية .
- في سنة 1995 تم إصدار قانون الخوصصة .

وللوقوف على تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة انطلاقا من سنة 1994 نورد الجدول التالي :

29 ريمي رياض ،ريمي عقبة، مرجع سبق ذكره، ص 09

30 ضحاك نجية، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الأمس واليوم"، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول *متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية*، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي ،الشلف، الجزائر ،17-18 أفريل 2006 ،ص 156.

الجدول رقم (03)

تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (1994- 2004)

سنوات	1994	1995	1999	2001	2002	2003	2004
العدد	26212	177365	159507	179893	188893	288587	312959

المصدر :غياط الشريف، بوقموم محمد، "التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية"، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول *متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية*، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 17-18 أفريل 2006، ص107.

من خلال الجدول رقم (03) يلاحظ أن في هذه الفترة تزايد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 26212 مؤسسة سنة 1994 إلى 312959 سنة 2004 وهذا نتيجة لاهتمام الدولة بهذا القطاع وصدور مراسيم تهيأ الأرضية لهذا الاستثمار . وبالنظر للجدول رقم (02) أدناه نلاحظ أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة عند نهاية سنة 2010 عرف تطورا ملحوظا قدر بزيادة إنشاء 426.844 مؤسسة بعدما كان عددها سنة 2005 يقدر بـ 245 842 مؤسسة. والعكس بالنسبة للمؤسسات العامة ،بحيث كان الاتجاه نحو الخوصصة وتلاشي المؤسسات العامة بصفة تدريجية. أما ابتداء من سنة 2005 نلاحظ تطور كبير في زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (04)

تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2001-2010

طبيعة المؤسسة	2005	2006	2007	2008	2009	2010
المؤسسات الخاصة	245 842	269 806	293 946	392 013	408 155	606 737
المؤسسات العامة	874	739	666	626	598	560
المؤسسات التقليدية	96 072	106 222	116 347	126 887	162 085	—
المجموع	342 788	376 767	410 959	519 526	570 838	607 297

المصدر: قدي عبد المجيد، كساب أمينـة ، مساهمـة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية بالجزائر،مداخلة ضمن الملتقى الوطني : استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الجزائر ،يومي 18 و19 أفريل 2012،ص04.

من خلال الجدول رقم(4) نلاحظ أن عدد المؤسسات التابعة للخواص في تزايد مستمر بداية من سنة 2005 بلغت 245 852 مؤسسة صغيرة ومتوسطة إلى غاية سنة 2010 التي وصلت الى 606 737 مؤسسة وهذا نتيجة للسياسات والبرامج التي تدعم هذا القطاع ،في حين نلاحظ خلال نفس هذه الفترة انخفاض عدد المؤسسات العامة حيث كانت 874 مؤسسة سنة 2005 ليتراجع العدد إلى 560 مؤسسة في سنة 2010 وذلك راجع للخوصصة . وهذه السياسة واصلت الى غاية سنة 2016

الجدول رقم (05)

تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى غاية ديسمبر 2016

السنوات	2013	2014	2015	2016
PMEالخواص	747 387	820 194	896 279	1 022 231
PME العمومية	547	544	532	390

Source : Bulletins d'information statistique de la PME

أما الجدول رقم (05) يوضح تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى نهاية سنة 2016 وهذا نتيجة للدعم الحكومي لهذا القطاع عن طريق حقنه بمجموعة من البرامج والسياسات وتشجيع الاستثمارات بدرجة كبيرة. نلاحظ وجود تطور ملحوظ في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للخواص على حساب المؤسسات التابعة للدولة بحيث ارتفع التعداد سنة 2013 من 387 747 مؤسسة صغيرة ومتوسطة خاصة إلى 231 022 1 سنة 2016 وهذا نتيجة الدور الذي لعبته الهيآت الداعمة لهذا القطاع.في حين انخفض تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للدولة من 547 مؤسسة سنة 2013 إلى 390 سنة 2016.

4. 2 - الهياكل الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أما في الجزائر فالتحول الذي عرفته السياسة الاقتصادية مع نهاية الثمانينات إلى يومنا هذا, أعطى مجالا ودعما لنمو وترقية المؤسسات صغيرة والمتوسطة في الجزائر, ويظهر ذلك من خلال الإجراءات المعتمدة والبرامج التي أعدت خصيصا لهذه المؤسسات. قامت الحكومة الجزائرية في سبيل ترقية ودعم المحيط المالي للمؤسسات إلى إنشاء هيأت تمويلية متخصصة في انتعاش هذا القطاع الحساس يمكن ذكرها في :

-*صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR)*: [31] أنشئ هذا الصندوق بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 11/11/ 2002 بهدف منح الضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنجز استثمارات في مجالات : إنشاء المؤسسات ،تجديد التجهيزات ،توسيع المؤسسات بالإضافة إلى متابعة المخاطر الناجمة عن منح ضمان الصندوق . منذ بداية سنة 2004 أصبح هذا الصندوق يضم مجموعة كبيرة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي مجالات مختلفة لكي يمكنها من منح ضمانات للبنوك من أجل التمويل وهذا مايبينه الجدول رقم (06). حيث نلاحظ من خلال هذا الجدول بأنه في الفترة الممتدة من بداية سنة 2004 إلى غاية نهاية سنة 2016 نلاحظ أن قطاع الصناعة يأخذ الحصة الأكبر من عدد المشاريع بالتالي اكبر مبلغ ضمان مقدم للبنوك من أجل إقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ثم يليها قطاع الخدمات فمواد البناء إلى أن ينتهي بالحصة الأقل لقطاع النسيج .

الجدول رقم (06)

عدد الملفات المسجلة حسب قطاع النشاء من سنة 2004 إلى غاية نهاية 2016

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	مبلغ الضمان دج	%	عدد التشغيل	%
الصناعة	106	45%	3 871 007168	60%	1 865	48%
ص.ح,ب.ك	08	3%	168 202 001	3%	139	4%
كيمياءوبلاستيك	20	9%	431 267 194	7%	273	7%
الصناعة الغذائية	43	18%	2 106 355 536	33%	889	23%
نسيج	3	1%	69 912 080	1%	9	0%
خشب وتوريق	7	3%	168 934 625	3%	68	2%
مواد البناء	55	23%	1 019 321 247	16%	992	25%
الزراعة والصيد	5	2%	254 146 261	4%	85	2%
الخدمات	69	29%	1 318 299 791	20%	971	25%

Source : Bulletin d'information statistique n°30, mai 2017, p. 45.

31 محمد زيدان، "الهياكل والآليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر"، *مجلة اقتصاديات شمال افريقيا*، العدد السابع،ص 126.

- صندوق ضمان قرض الاستثمار CGCI: هو عبارة عن مؤسسة ذات طابع عمومي ،تغطي المخاطر المرتبطة بالقروض الاستثمارية ،الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا الإعسار الذي قد تتكبده البنوك من جراء القروض الممنوحة لهذه المؤسسات32 .حيث أنشئ هذا الصندوق بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04-134 الصادر بتاريخ 19 أفريل 2004 المحدد لهياكل الصندوق ،يتم تدعيمه برأسمال قيمته 30 مليار دينار جزائري ويسير60% من طرف الخزنة العمومية ،و40% من طرف البنك الوطني الجزائري BNA بنك الجزائر الخارجي BEA ،القرض الشعبي الجزائريCPA ،بنك التنمية المحلية CNMA,BDL وتم التوقيع على اتفاقية ترقية الوساطة المالية المشتركة التي تسمح خلال السنوات الخمس القادمة بالوصول إلى 600 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة.

هذا التقسيم الموضح في الشكل رقم (02) يبين المناطق الأكثر استقطابا للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال الضمانات التي يقدمها الصندوق للبنوك من أجل تمويل هذه المشاريع ،بالتالي نقول أن مناطق الوسط والشرق هي التي تحتل المراتب الأولى من حيث عدد الضمانات المقدمة من أجل التمويل.

- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI : هي مؤسسة عمومية ذات شخصية قانونية و استقلالية مالية، تأسست سنة 2001 ،تكلف ANDI بترقية و تطوير و استمرارية الإستثمارات، الاستقبال و المساعدة و إعلام المستثمرين الوطنيين و الأجانب، التأكيد من احترام الإتفاقات المتوقعة و تحويل الأرباح، تسيير صندوق دعم الإستثمار[33].

الشكل رقم (02)

الوضعية الاجمالية للضمانات المقدمة من طرف CGCI على حسب المناطق الى غاية 2016/06/30

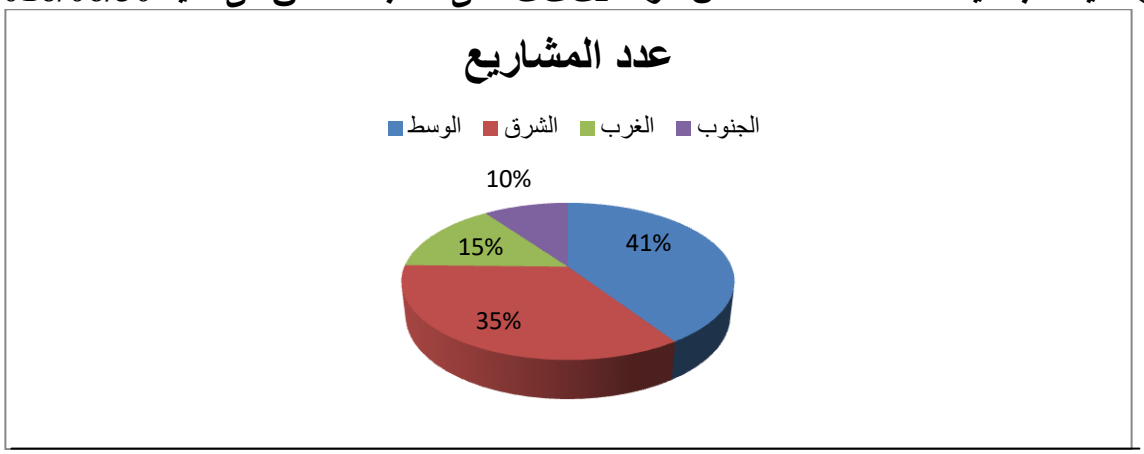

Source: Bulletin d'information statistique n°29, p. 28.

نلاحظ من خلال الشكل(03) أن قطاع النقل الذي تنشط فيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتستحوذ على الدعم الأكبر من طرف ANDI .وفي سنة 2014 بلغ الدعم ذروته بحيث وصل إلى 5522 مؤسسة صغيرة ومتوسطة مسجلة لدى الوكالة.

- الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ : أنشأت هذه الوكالة بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 96 -296 المؤرخ في 08 سبتمبر سنة 1996،بهدف دعم ،توجيه ومرافقة المقاولين الشباب الذين لهم رغبة في إنشاء مؤسسات مصغرة أو صغيرة ،كذلك تتكفل هذه الوكالة بالمساعدات المالية لهاته المنشآت[34] .ولكل نشاط حجم مساعدات مالية خاصة به ،إلا أنه هناك اختلاف بين النشاطات من حيث الاقبال على طلب التمويل من طرف الوكالة ،وهذا ما سنعرضه في الشكل رقم (04).

32http://www.mdipi.gov.dz تاريخ الاطلاع :2017/11/30 على الساعة 10:58

33 سهام شيهاني، طارق حمول، "تقييم برامج دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة الجزائرية –مع الاشارة الى الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب"، مداخلة ضمن الملتقى الدولى بعنوان *استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية*،جامعة المسيلة، أيام، 15، 16 نوفمبر 2011، ص06

34 Samia Gharbi, Les PME /PMI en Algérie état des lieux, Laboratoire de recherche sur l'industrie et l'innovation, Université du littoral Cote d'Opale, mars 2011, p. 11.

الشكل رقم (03)

يبين تطور عدد المشاريع المسجلة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار التي استفادت من الدعم من طرف هذه الوكالة

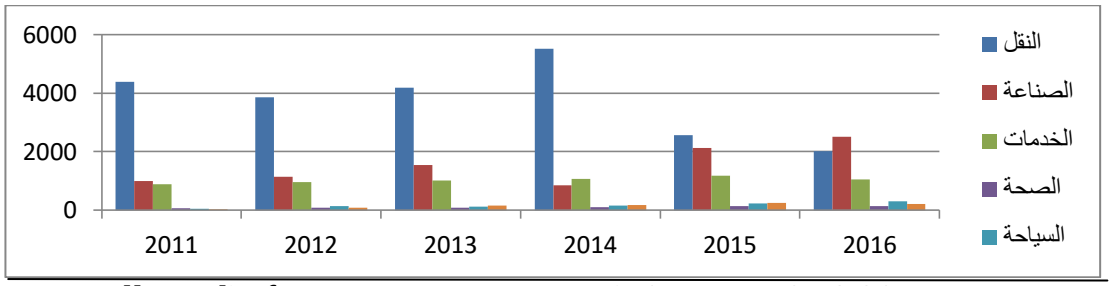

Source: Bulletin d'information statistique n°20.22.24.26.28.30 .

نلاحظ من خلال الشكل (04) أن قطاع الخدمات هو الذي يستحوذ على عدد كبير من المشاريع الممولة من طرف الوكالة حيث بلغت 105754 مشروع الى غاية نهاية سنة 2016 ،لتليها في المرتبة الثانية حسب احصائيات النشرية المعلوماتية المقدمة من طرف الوكالة في ماي 2017 نشاط الزراعة الذي بلغ 53488 ملف طلب تمويل ،أما نشاط الحرف فقد بلغ 42621 ملف ،ليليه نشاط البناء والأشغال العمومية 32284 ملف وأخيرا نشاط الصناعة 24547 ملف طلب تمويل لدى الوكالة.

الشكل رقم (04)

عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة على حسب قطاع النشاط الى غاية 2016/12/31

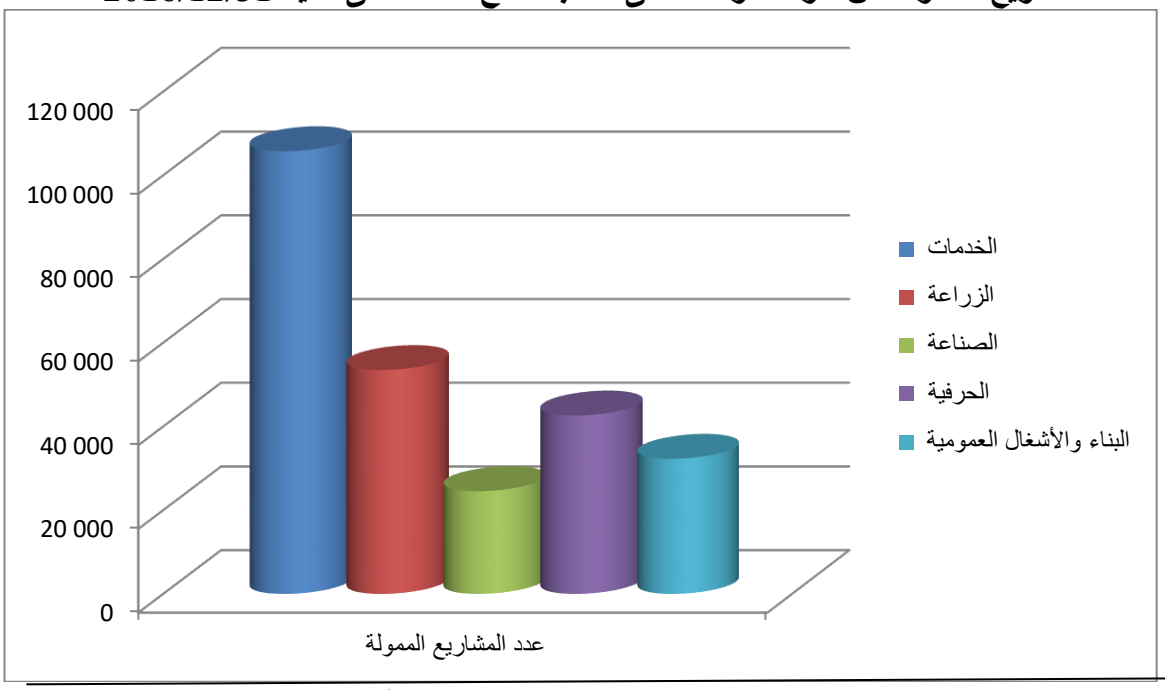

Source: Bulletin d'information statistique n°30 ; Mai 2017 ; p. 47

- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM: أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 14-04 المؤرخ في 22 جانفي 2004 ،وهي هيأة وطنية ذات طابع خاص تستهدف كل الأشخاص الذين لديهم رغبة في العمل فهي تقدم قروض بدون فائدة من أجل شراء المواد الأولية اللازمة للمشروع [35]، فهو جهاز موجه لكل مواطن يبلغ من العمر 18 سنة فأكثر شريطة أن يكون دون دخل أو لديه دخل غير ثابت وغير منتظم وكذلك بالنسبة للنساء الماكثات بالبيت بهدف القضاء فهي أداة لمحاربة البطالة وخلق نشاط يأتي بدوره بقيمة مضافة . وهناك نوعين

35 Samia Gharbi, op. cit., p.11.

للتمويل من طرف الوكالة على حسب المشروع إما التمويل الثلاثي أو التمويل لشراء المواد الأولية وتجهيز صغير لبدئ نشاط أو حرفة .

الشكل رقم (05)

القروض الممنوحة للتمويل إلى غاية 2016/12/31

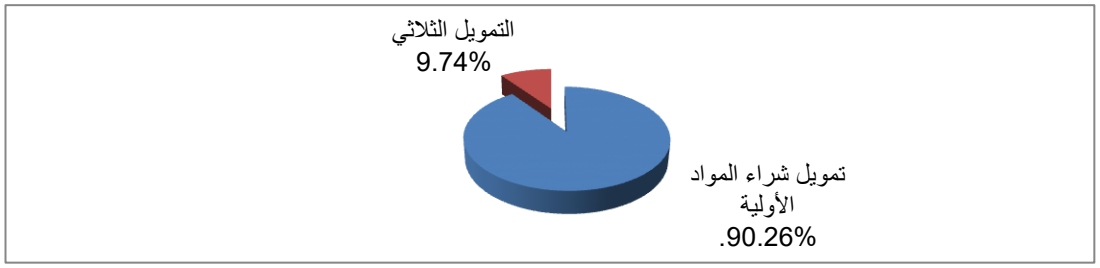

Source:

Bulletin d'information statistique n°30 ; mai 2017 ; p. 47.

نلاحظ من خلال الشكل (05)أن التمويل لشراء المواد الأولية هو الذي يستحوذ نسبةكبيرة من إجمالي القروض التي تمنحها الوكالة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقدرة 90.26% مقارنة بالتمويل الثلاثي الذي يكون بين الوكالة والبنك والمستثمر.

- الصندوق الوطني لتأمين البطالة CNAC: وهي آلية الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، تم إنشاءها سنة 2004، و هو موجه للبطالين الذين يتراوح سنهم بين 35و50 سنة[36].يتكفل الصندوق بالدعم لانتاج وتوسيع النشاطات المحققة للشباب العاطل والذين فقدوا وظائفهم لأسباب اقتصادية لشهر واحد .

الشكل رقم (06)

عدد المشاريع الممولة من طرف الصندوق الوطني لتأمين البطالة حتى نهاية سنة 2016

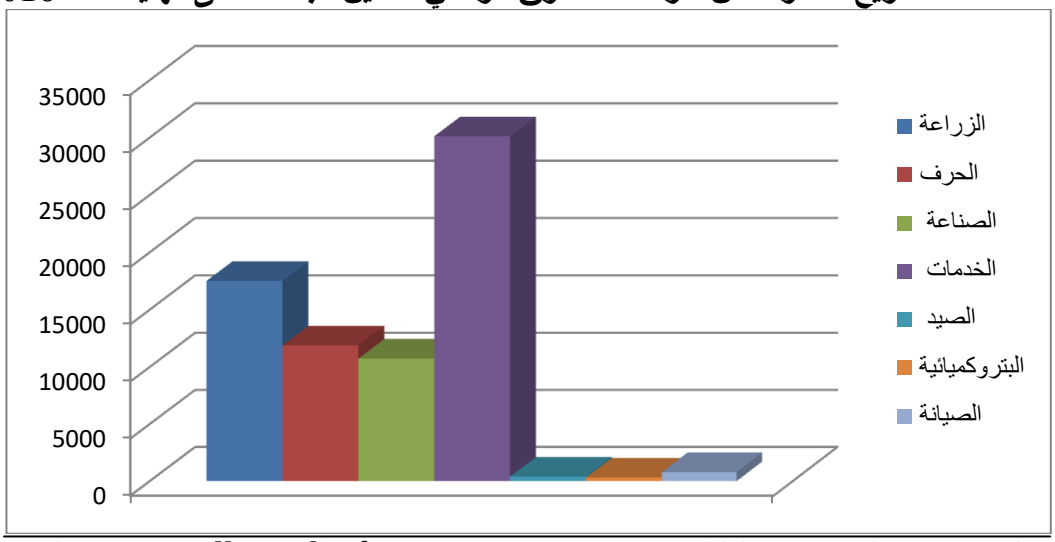

Source: Bulletin d'information statistique n°30 ; mai 2017 ; p. 26 .

نلاحظ من خلال الشكل رقم (06) أن نشاط الخدمات هو الذي يمتص بدرجة كبيرة اليد العاملة البطالة وذلك من خلال عدد المشاريع الممولة من طرف الصندوق حيث بلغت 45844 ملف ممول حتى نهاية سنة 2016 خاصة نقل البضائع والسلع والذي شغل 69662 بطال.

خاتمة

في الأخير يمكن القول أن الحديث عن التجربة الجزائرية في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعكس الصورة السياسية المنتهجة من طرف السلطات العمومية والتي تسيير في ظل واقعين متناقصين هما: الإجراءات العمومية المساعدة للقطاع وأشكال الدعم المقدمة لإنشاء وتنمية هذه المؤسسات. لإن إرادة الاستثمار موجودة من خلال العدد المرتفع من المشاريع غير أن هذه الإرادة تصطدم دوما بعقبات عديدة تعطل أو تبطل

36 سهام شيهاني، طارق حمول مرجع سبق ذكره، ص 07

تنفيذ المشاريع، ففي مرحلة إنشاء المشروع يكابد المستثمر عبء هذا الجهاز من خلال الأنظمة التسييرية المعقدة والمحيط الغير مرن ونقص الإعلام عادة ما يستغرق وقتاً طويلاً من الزمن في تنفيذ الإجراءات بسبب كثرة الوثائق المطلوبة وإجراءات التوثيق والواقع الثاني لمحيط إداري غير مكيف من خلال بطء الإجراءات الإدارية وتعقيدها مما جعلها معرقلة، زيادة عن ذلك سلوكيات الإداريين والمستخدمين الاقتصاديين المتسببين في الغش والتهرب الجبائي وما مكن ملاحظته هو إجبار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تغطية احتياجاتها من التمويل و الاستغلال إلى اللجوء إلى البنوك بسبب نقص الموارد لديها غير أن البنوك تبتعد عن زبائنها في الكثير من الأحيان بسبب هشاشة هذه المؤسسات من ناحية الضمانات التي يقدمها المتعاملون ذات الطابع العقاري. وبتسليط الضوء على تطور هذا القطاع الحساس تم التوصل إلى وجود عراقيل وصعوبات أخرى مازلت والى يومنا هذا تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية يمكن ذكر بعضها في :

- صعوبة الحصول على التمويل: تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبة في الحصول على الموارد المالية نتيجة تصادم إجراءات الدعم المالي وتشجيع وتحفيز الاستثمارات بالواقع الذي يتسم بالتعقيدات .
- صعوبة الإجراءات الإدارية والتنفيذية: يتميز المحيط الإداري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ببعض العوائق .على الرغم من إصدار القوانين الخاصة بتشجيع الاستثمار وحمايته ،إلا أنها تبقى حبرا على ورق .
- مشكلة نقص المعلومات: يتمثل هذا المشكل في غياب الشفافية و نقص المعلومات عن أسواق الموارد و السلع و مستلزمات الإنتاج، مما يجعلها منعزلة عن العالم الخرجي والمحيط الذي تتعامل معه .
- غياب اليد العاملة المؤهلة : غياب التكوين والتدريب يخلف نقص كبير في سوق العمل ، و هذا ما يشكل عائقا كبيرا أمام تطوير وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، و هذا ينعكس سلبا على إنتاجية هذه المؤسسات.

بصفة عامة يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أن تشكل محورا أساسيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية هذا من خلال انعكاسها على الدخل الوطني وخلق قيمة مضافة من جهة وامتصاص للبطالة وزيادة النمو من جهة أخرى ،إذا من خلال ما سبق توصلنا إلى وجود دعم حكومي مكثف وبرامج وسياسات تقوي هذا القطاع من الجانب المالي الذي يعد العقبة الأهم التي تواجهها بالتالي نستنتج أن الجزائر في تجربتها مع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رغم جهودها المسطرة لتمويله مزالت تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة مشاكل أخرى غير التمويل جعلت من المناخ الذي تنشط فيه غير ملائم لخصوصياتها بالتالي يجب وضع برامج تراعي.

المراجع

المؤلفات

-أحمد رحموني(2011)، *المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في إحداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري*، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع.

-رابح خوني،رقية حساني(2008)، *المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويله*، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

-فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، *الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية*، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية ،طبعة أولى ،سنة 2005،

-هايل عبد المولى طشطوش، *المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية*، دار المنهل ،الإسكندرية،طبعة أولى،سنة 2012،

المجلات والمداخلات

-عبد الوهاب دادن، "الجدل القائم حول هياكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، *مجلة الباحث*، العدد 07، جامعة ورقلة، 2009-2010.

-عصام الدّين علاء العاصي، "تطوير نظام المعلومات الصناعية بحاضنات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدّول العربية" ،بيروت ،نوفمبر 2010 .

-سهام شيهاني ،طارق "حمول، تقييم برامج دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة الجزائرية –مع الاشارة الى الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب"، مداخلة ضمن الملتقى الدولى بعنوان *استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية* ،جامعة المسيلة ، أيام ،15،16 نوفمبر 2011.
-قدي عبد المجيد، كساب أمينــة، "مساهمــة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية بالجزائر"، مداخلة ضمن الملتقى الوطني : *استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر*، الجزائر ،يومي 18 و19 أفريل 2012.
-ضحاك نجية، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الأمس واليوم"، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول *متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية* ،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ،جامعة حسيبة بن بوعلي ،شلف ، الجزائر ،17-18 أفريل 2006.
-ريمي رياض، ريمي عقبة، "تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في الجزائر"، الملتقى الوطني حول *واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر* ،جامعة الوادي ،يومي 2013/06/05،
-غياط الشريف، بوقموم محمد،"التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية"، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول *متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية* ،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي،الشلف، الجزائر، 17-18 أفريل 2006.
-رايس حدة، نوي فاطمة الزهراء، "دور تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطبيق نظام الحوكمة" – دراسة حالة الجزائر-جامعة محمد خيضر ،بسكرة ، سنة 2011.

-Modigliani F., Miller M. H. '' The cost of capital corporation finance and the theory of investment'', *American economic review*, vol 48, jun 1958.
-Litzenberger Kastate, "Preference model of optimal financial leverage"; *Journal of finance* , september 1973.
-Samia Gharbi, Les PME /PMI en Algérie état des lieux, Laboratoire de recherche sur l'industrie et l'innovation, Université du littoral Cote d'Opale, mars 2011.